Journal of Anbar University for Law and Political Sciences
مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية
P. ISSN: 2706-5804 E.ISSN: 2075-2024
Volume 13- Issue Special - novem 2023 المجلد ١٣- العدد خاص – نوفمبر ٢٠٢٣

The role of economic reform in achieving political reform in Iraq

[1] Dr. Mohanad Hameed Mhaidi
[1] College of Law and Political Science/Anbar University
1: Email: Muhannadhamd84@uoanbar.edu.iq
2: Email

Abstract:

The issue of priorities between political reform and economic reform in Iraq is a case that requires study as it results from an accurate diagnosis of the problems that Iraq and its successive governments suffer from, and in a way that contributes to directing reform efforts appropriately to achieve the maximum possible benefit for the Iraqi people.

On this basis, we must take a deep look at the complex interaction between political and economic reform, with a clear understanding of how they integrate. Analyzing this dialectic and shaping this relationship requires dismantling and rearranging its various parts, without diving deeply into inflammatory details.

Therefore, achieving reforms must be primarily directed towards meeting the needs and aspirations of the Iraqi people, meaning that priorities should be consistent with what citizens demand and need.

DOI

Submitted: 15/10/2023
Accepted: 09/10/2023
Published: 01/10/2023

Keywords:
Economic
Economic Reform
Corruption.

©Authors, 2023, College of Law University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

جدلية العلاقة بين الإصلاح الاقتصادي والإصلاح السياسي في العراق

[١] ا م د مهند حميد مهيدي
[١] كلية القانون والعلوم السياسية

الملخص:

تعد مسألة الأولويات بين الإصلاح السياسي والإصلاح الاقتصادي في العراق حالة تستدعي ان تدرس كونها ناجمة عن تشخيص دقيق للمشاكل التي يعاني منها العراق وحكوماته المتعاقبة، وبما يسهم في توجيه جهود الإصلاح بشكل مناسب لتحقيق أقصى فائدة ممكنة للشعب العراقي.

على هذا الأساس لابد ان نُلقي نظرة عميقة على التفاعل المعقد بين الإصلاح السياسي والاقتصادي، مع فهم واضح لكيفية تكاملهما، إنّ تحليل هذه الجدلية وتشكيل هذه العلاقة يتطلب تفكيكًا وإعادة ترتيب لأجزائها المختلفة، دون أن نُغوص بشدة في تفاصيل ملتهبة.

لذا يجب أن يكون تحقيق الإصلاحات موجهًا بشكل أساسي نحو تلبية احتياجات وطموحات الشعب العراقي، بمعنى أن تكون الأولويات متسقة مع ما يطلبه ويحتاجه المواطنون.

الكلمات المفتاحية

الاقتصاد، الاصلاح الاقتصادي، الفساد.

المقدمة

قاد التغيير السياسي عام ٢٠٠٣ في العراق الى احداث شلل عام في كافة مفاصل الدولة السياسية منها والاقتصادية، لتعم الفوضى مجمل الوضع العام، وبالرغم من رفع شعار الإصلاح من قبل العديد من الحكومات المتعاقبة الا انه ظل حبراً على ورق.

فالعراق يعد واحداً من الدول التي تعاني من تباطؤ عملية الإصلاح الاقتصادي، اذ شهد البلد تزايداً في معدلات البطالة والتضخم وتنامي معدلات الفساد، وقد أدت هذه الأزمات إلى تدهور الاقتصاد العراقي وتراجع الإنتاجية والقدرة على التنمية والنمو، لتلقي هذه المشكلات بظلالها على الواقع السياسي للبلد، ليتضح مدى ارتهان الواقع السياسي بالواقع الاقتصادي وبالتالي، فإن الإصلاح الاقتصادي يلعب دورًا حاسمًا في تحقيق الإصلاح السياسي في العراق.

ستتضمن النتائج والتوصيات لهذا البحث التأكيد على أهمية الإصلاح الاقتصادي في تحقيق الإصلاح السياسي في العراق، والتأكيد على ضرورة تطوير السياسات الاقتصادية

والتشريعات المتعلقة بالاستثمار والمالية والمصارف، وكذلك تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد.

أولاً: هدف البحث: يهدف البحث إلى تحليل دور الإصلاح الاقتصادي في دعم واسناد الإصلاح السياسي في العراق، وذلك من خلال الاستعانة بمنهجية التحليل الوصفي التي تهدف إلى تحليل العوامل المؤثرة على الإصلاح السياسي والاقتصادي في العراق.

ثانياً: مشكلة البحث: يسعى البحث للإجابة عن السؤال المركزي كيف يعمل الإصلاح الاقتصادي على دعم الإصلاح السياسي؟

ويتفرع عنه عدة تساؤلات فرعية:

- ماهي التحديات التي تعترض عملية الإصلاح السياسي والاقتصادي؟
- ماهي طبيعة الاقتصاد العراقي؟
- كيف نقيم تجربة الإصلاح في العراق؟

ثالثاً: فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية جوهرية مفادها " ان هناك علاقة طردية بين الاصلاح الاقتصادي والإصلاح السياسي"، فحين يتحقق الإصلاح الاقتصادي فأنه بلا شك سيقود الى تحقيق الإصلاح السياسي.

I. المبحث الأول

الإصلاح السياسي والاقتصادي: المفهوم والعلاقة

أثار موضوع الإصلاح الاقتصادي جدلاً واسعاً بين الباحثيين والاقتصاديين والسياسيين على المستوى الدولي اذ تعددت الآراء والمواقف بين مختلف البلدان والمؤسسات الدولية وفي العقد الأخير من القرن العشرين بدأت الكثير من البلدان باتخاذ إجراءات واسعة في الإصلاح الاقتصادي والتحول إلى اقتصاد السوق وقد حاولت الكثير من البلدان الاستفادة والاستعانة بالمؤسسات الدولية في تنفيذ هذه الإصلاحات .

تعرف الموسوعة السياسية الإصلاح على أنه "تعديل غير جذري في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية دون المساس بأساسها والإصلاح خلاف الثورة ليس سوى تحسين في النظام السياسي والاجتماعي القائم دون المساس بأسس هذا النظام ، أن الإصلاح يشبه بالدعائم الخشبية المقامة للحيلولة دون انهيار المباني المتداعية ويستعمل عادة للحيلولة دون حدوث الثورة أو تأخيرها" [١].

I.أ. المطلب الأول

تعريف الإصلاح الاقتصادي

والمعنى العام للإصلاح الاقتصادي يفهم منه ضرورة تعديل النسق الاقتصادي في بلد ما نحو الاتجاه المرغوب فيه والذي ينجم عنه تفعيل لدور الدولة بصورة مباشرة أو غير مباشرة

(١)عبد الوهاب الكيالي وكامل الزهيري ، *المؤسسة العربية للدراسات والنشر* ، (بيروت: لبنان)، ص٣١٤ .

واستخدام اكبر عدد ممكن من أدوات السياسة الاقتصادية[١]، فضلاً عن التروي والتدرج في تطبيق هذه الإجراءات التي تنصرف في أطرها العامة إلى إدارة الطلب الكلي للسلع والخدمات ضمن سياسات تهدف أما إلى تخفيض العجز في موازنة الدولة أو تخفيض معدلات التضخم وتحسين وضع ميزان المدفوعات وذلك من خلال إيجاد توازن في الاقتصاد عبر آليات السياستين المالية والنقدية وسياسة الأجور وغيرها التي تؤثر في مستوى الطلب الكلي ومعدل نموه وربطه بمستوى ومعدلات نمو الناتج المحلي[٢].

واقتصادياً يعرف بأنه (هو عملية توجيه وموائمة للاقتصاد الوطني وفقاً لأهداف مستجدة وموضوعة سلفاً لتحقيق أو لتجنب الآثار السلبية المتولدة عن طريق عوامل داخلية مثل العجز في الموازنة العامة وارتفاع معدلات البطالة والتضخم الخ ، وعوامل خارجية مثل عجز ميزان المدفوعات ارتفاع الديون الخارجية الخ ،) .

وقد عرفت منظمة الأسكوا الإصلاح الاقتصادي بأنّه (فتح الأسواق المالية والرأسمالية أمام الاستثمارات الأجنبية وزيادة مصادر التمويل الخارجي وإدارة فعالة للاقتصاد الوطني من خلال الأدوات المالية والنقدية وإدارة صناديق الاستثمار وإعطاء دور للقطاع الخاص في الاستثمارات) .

واستناداً إلى المفهوم الاقتصادي للإصلاح يُرى أن له أبعاداً اجتماعية وسياسية شاملة ومستمرة تنجم عن فك الارتباط بين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وإعادة صياغتها من جديد مما يترتب عليه ظهور أفكار وقيم وعلاقات اقتصادية جديدة تؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين[٣].

ويمكن صياغة تعريف شامل للإصلاح الاقتصادي بأنهّ (سياسات قائمة على الحدِّ من التدخل المباشر للحكومة في النشاط الاقتصادي وتعزيز دور قوى السوق وتوسيع مصادر التمويل الخارجي وإعطاء القطاع الخاص الدور الريادي في النشاط الاقتصادي وتقوية المنافسة في الأسواق إذ يمثل الهدف النهائي لبرامج الإصلاح الاقتصادي نحو زيادة الاعتماد على إلية السوق من أجل إطلاق عنان النمو الاقتصادي والذي سوف يساعد على تحقيق الهدف المحوري لعملية التنمية الاقتصادية للبلد .

I.ب. المطلب الثاني

مفهوم الإصلاح السياسي

تعرف الموسوعة السياسية الإصلاح على أنه "تعديل غير جذري في شكل الحكم أو

(١) جودة عبد الخالق ،"الإصلاح الاقتصادي الفريضة الغائبة "، محاضرة ألقيت على المنتدى الثقافي لمؤسسة شومان ، *مجلة البحوث الاقتصادية العربية ، عمان، الأردن* ، العدد السابع، (١٩٩٧): ص ١٣٧-١٤٤.

(٢) محمد الأفندي، "سياسات الاستقرار الاقتصادي بين الطموحات النظرية وإشكالية التطبيق، دراسة لتجربة المحافظات الشمالية في عقد الثمانينات"، *مجلة التجارة*، السنة (٨)، العدد (٢)، أيار، (١٩٩٣): ص ١٨.

(٣) علي كنعان ،"الإصلاح الاقتصادي في سوريا، *ندوة سيما*، *دمشق*، (٢٠٠١): ص٦.

العلاقات الاجتماعية دون المساس بأساسها والإصلاح خلاف الثورة ليس سوى تحسين في النظام السياسي والاجتماعي القائم دون المساس بأسس هذا النظام، أن الإصلاح يشبه بالدعائم الخشبية المقامة للحيلولة دون انهيار المباني المتداعية ويستعمل عادة للحيلولة دون حدوث الثورة أو تأخيرها"[١].

أن الاصلاح هو محاولة لمعالجة ضد خلل معين يتطلب تعديل مساره، وهذا يكون عبر الإطار العام والنهج المتبع، فلا يمكن الخروج عن القيود الموضوعة والموثقة عن طريق الدستور أو النظام السياسي وهنا يختلف الإصلاح عن التغيير والتحول. [٢]

ويقرن صاموئيل هنتغتون الإصلاح بدلالة التحديث قائلاً "أن الإصلاح هو تغيير القيم وأنماط السلوك التقليدية ونشر وسائل الاتصال والتعليم وتوسيع نطاق الولاء بحيث تتعدى العائلة والقرية والقبيلة ليصل إلى الأمة وعلمنة الحياة العامة وعقلانية البنى [٣] .

كذلك يعرف الإصلاح السياسي كل أشكال التحديث والتغيير المطلوب إدخالها لمنظومة العمل السياسي في السلطة أو لمن كان على الجانب الأخر منها ، من أجل تقوية وتدعيم تلك المنظومة ، بما يجعلها قادرة على مواكبة أشكال التطوير والتحديث المطلوب [٤]. ذلك لأن من مميزات النظام السياسي الناجح قدرته على التكييف والاستجابة للظروف والتحديات والمستجدات التي تواجهه ، من أجل خلق نظام سياسي مستقر ، لكن هذا التغيير يجب أن يكون نابعاً من داخل النظام انطلاقاً من حاجات ومتطلبات المجتمع .

اذن يكون الهدف المتوخى من الشروع بالإصلاح السياسي هو تحديث هياكل الدولة وإصلاح مؤسساتها ومعالجة أمراضها وتجاوز حالات الركود والتخلف فيها ، وعدم الرهان على إنجاح أي إصلاح اقتصادي واجتماعي وإداري ، إذا لم يكن هناك تدابير سياسية تحرر المواطنين من القيود ، عبر إجراء تعديلات دستورية بإلغاء القوانين الاستثنائية والأحكام العرفية أو حالات الطوارئ ، لأن ذلك انتهاك للحقوق والحريات.

I.ج. المطلب الثالث

العلاقة بين الإصلاح الاقتصادي والإصلاح السياسي في العراق

احتلت قضايا الإصلاح في القرن العشرين حيزاً مهماً في الفكر السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وأرتبط ذلك بعمليات التحول والتغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي التي مرت بها بلدان الاتحاد السوفييتي السابق وأوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية ودول أخرى في أسيا وأفريقيا، وتمحور الجدل حول متطلبات الإصلاح واشتراطاته، وحول مدى شموليته، فالإصلاح المتكامل يتطلب إصلاحات سياسية واقتصادية وكذلك إصلاحات اجتماعية وثقافية،

(١) عبد الوهاب الكيالي ، مصدر سبق ذكره، ص٣١٥.
(٢) عمر هاشم ربيع ، "الإصلاح (المعنى والوسائل) ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية"، أنظر: على موقع الانترنت :
http : // www. ahram . Org . eg .
(٣) *النظام السياسي لمجتمعات متغايرة*، ترجمة سمية فلو ، (بيروت: دار الساقي ، ١٩٩٣)، ص٥٨ .
(٤) حميد السعدون، *التنمية السياسية والتحديث*، (بغداد: مكتبة الغفران للخدمات الطباعية ، ٢٠٠١)، ص٧٤ - ٧٥ .

لذا سنحاول هنا الوقوف على قضية الاصلاح السياسي وعلاقتها بالإصلاح الاقتصادي[١].

مع الاعتراف بأن الاصلاح السياسي والاصلاح الاقتصادي يوازي كل منهما الاخر، فان هناك تساؤل يُثار عما إذا كان الاصلاح السياسي شرطاً مسبقاً لعملية الاصلاح الاقتصادي أم العكس؟ لذا سنحاول التعرض لطبيعة العلاقة بين الجوانب والأبعاد المختلفة لعمليات الإصلاح، وعلى وجه التحديد العلاقة بين الإصلاح الاقتصادي والإصلاح السياسي.

من جهة أُخرى فالإصلاح لابد ان يأخذ الطابع السياسي اولاً ويتطلب ذلك إحداث تحولات ديمقراطية ولابد ان يوازيها جنباً إلى جنب أحداث إصلاحات اقتصادية واجتماعية من خلال فسح المجال امام مشاركة شعبية واسعة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهذه المشاركة تساعد في رسم المسار الصحيح للعملية الاصلاحية بأكملها وتقوض في الوقت نفسه الحالة التسلطية للحكومة في تصميم ورسم السياسات الكلية، ولا يمكن أن نتحدث عن الديمقراطية ونحصرها فقط بتوسيع المشاركة الشعبية لأننا في هذه الحالة نحجم العملية الديمقراطية. فلابد ان يكون هنالك تفاعل ما بين السلطة والمجتمع والاحزاب السياسية لكي تعطي للنظام السياسي الشرعية والاستقرار، ويأخذ التفاعل هنا صورة المشاركة المستمرة لشرائح المجتمع في التأثير في عملية صنع القرارات عبر فسح المجال لانضمام مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات التربوية والمنظمات غير الحكومية والنقابات المهنية والجامعات وغيرها في تلك العملية [٢].

ان الحديث عن أثر العوامل الاقتصادية على العوامل السياسية، التي هي نتاج لما ترسخ من ثقافة او تثقيف سياسي، يمكن أن يكون لحجم ونوع المشاركة السياسية ذو اهمية في فهم ما تنطوي عليه الثقافة السياسية للأفراد. وفي الواقع أن عوائد هذا الدخول إلى عالم السلطة لا تنفع فقط السلطة بالحصول على شرعية وجودها كما ذكر أعلاه بل سيجني المواطنون أيضاً عوائد تدخلهم في تقوية الشعور بالانتماء إلى المجموعة السياسية التي ينتمون إليها، سواء كانت هذه العوائد سلبية أو إيجابية، وفي هذه النقطة تظهر أهمية عملية المشاركة في خلق المسؤولية لدى المواطنين ودفعهم للاهتمام بشؤون عالمهم الخاص والعام بشكل فعلي وعملي.

تحتاج غالبية دول العالم بما فيها العراق إلى موارد مالية لتغطية متطلبات الإصلاح الاقتصادي وذلك بسبب عدم توفر الموارد المالية الكافية لإنجاح عملية الاصلاح الاقتصادي الهيكلي ، لذلك فأنها تضطر إلى الاستعانة بمؤسسات التمويل الدولية ، الأمر الذي يتطلب المزيد من التشريعات القانونية اللازمة لإنجاح عملية الإصلاح الاقتصادي[٣] ، وقد ربط صندوق النقد الدولي بين ضرورة إجراء إصلاحات سياسية والتحول نحو النظم الديمقراطية

---

(١) جون سوليفان، "مؤسسات السوق والديمقراطية"، *مجلة الاصلاح الاقتصادي اليوم، مركز المشروعات الدولية الخاصة، واشنطن*، العدد الثالث، (٢٠٠٠): ص٦.

(٢) عمر طارق وهبي القاضي، "سياسات الاصلاح الاقتصادي في الأقتصادات النامية بين المهام والتحولات مع اشارة لحالة العراق"، (أطروحة دكتوراة (غير منشورة) ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٦)، ص ٤٨.

(٣) إبراهيم شحاته، "الإصلاح الإداري في البلدان العربية: ملاحظات عامة وحلول مقارنة (مع إشارة خاصة إلى مصر)"، *مجلة المستقبل العربي* ، السنة ١٦ ، العدد (١٨٢) ، نيسان، (١٩٩٤): ص٣٧ .

وإجراء تغيرات واسعة في الأنظمة المالية والمصرفية والمؤسسات الاقتصادية مع أهمية مشاركة القطاع الخاص وضرورة مشاركة مؤسسات المجتمع المدني مقابل القروض التي تمنح إلى تلك الدول التي تمر بتحولات نحو ألية السوق الحر وهذا ما حدث في بعض من دول أوربا الشرقية .

وغالبا ما تسعى إدارة الحكم الديمقراطي إلى مزيد من المشاركة الفاعلة للمواطنين في إدارة المؤسسات ،وتحقيق الاستقـــــــــرار السياسي ، وتبني أطر قانونية ولوائح تنظيمية سليمة يفرزها احترام القانون من المجتمع ، وكذلك توسيع الثقافة ، والمسائلة، والشفافية ،والافصاح في الحصول على المعلومة وهي ضرورية في القضاء على الفساد الذي يحد من نجـــــاح عملية الأصلاح الاقتصادي ، أن وجود مؤسسات دستورية وسلطة قضائية فاعلة قادرة على تطبيق القانون وسلطة تنفيذية قادرة على تنفيذ القانون وحكومة شرعية وسلطة تشريعية منتخبة من قبل الشعب ، وفي اطار ذلك فأن العراق يحتاج الى نظام سياسي وسلطة قضائية مستقلة وسلطة تشريعية تمتلك القدرة على تشريع القوانين [١].

من شأن ذلك ان يعطي للمستثمر الاجنبي والشركات الأجنبية الثقة في القطاع الاقتصادي الذي يستثمرون فيه أموالهم وتتم إدارته بأسلوب كفؤ في ظل مؤسسات قوية ودستورية تسهم في الحد من الروتين الذي يعرقل المسار القانوني ويبطئ عمل تأسيس الشركات، والمعروف أن الأنظمة الديمقراطية تسمح بمشاركة قاعدة عريضة من القطاع الخاص في بناء وتطوير المؤسسات الاقتصادية، وهذه المؤسسات تحتاج إلى تطبيق ديمقراطية سليمة لدعم عملية الإصلاح الاقتصادي ، وإن ضعف المؤسسات الديمقراطية يحد من النمو الاقتصادي وتنتشر ظاهرة الفساد الاداري والمالي.

II. المبحث الثاني

دور الإصلاح الاقتصادي في دعم الإصلاح السياسي في العراق

في واقع الامر ان الاصلاح الاقتصادي والسياسي ليسا متناقضين بل مترابطين، اذ تقود الإصلاحات الاقتصادية الناجحة الى تعزيز الاستقرار الاجتماعي وتعطي دافعًا للإصلاح السياسي، حيث تسهم في تحسين ظروف الحياة للمواطنين وتخفيض مستويات الفقر والبطالة.

بالمثل فالإصلاح السياسي الناجح يمكن أن يؤدي إلى إنشاء بيئة سياسية أكثر استقرارًا وثقة، مما يجعل الاستثمار الاقتصادي أكثر جاذبية ويفتح الأبواب لتحقيق التنمية الاقتصادية.

لذا يجب أن يكون هناك توازن بين الاصلاح الاقتصادي والسياسي لتحقيق التقدم والاستقرار في العراق، فمعالجة البطالة والفقر يتطلب جهودًا مشتركة تشمل إجراءات اقتصادية وسياسية واجتماعية.

(١) محمد المجذوب ، "مشروع الإعلان العربي للديمقراطية والإصلاح"، *مجلة المستقبل العربي* ، السنة ٢٧ ، العدد (٣٠٤) ، حزيران، (٢٠٠٤): ص٩٩ .

II.أ. المطلب الأول
دور الإصلاح الاقتصادي في تحقيق الإصلاح السياسي في العراق

اثبتت التجربة مدى أهمية التركيز على الإصلاح الاقتصادي، ولا ادل على ذلك من كون مجمل مطالب المواطنين تتلخص في توفير فرص العمل وتأمين العيش الكريم وتقليل معدلات الفقر و البطالة.

فمنذ عام ٢٠٠٣ وما تلاه ونحن نسمع عن محاولات لإصلاح الوضع السياسي في البلد من مختلف الحكومات المتعاقبة، غير انها لم تحقق أي جديد يذكر في هذا المجال ولعل ذلك عائد بطبيعة الحال الى اغفال صانع القرار العراقي لحقيقة جوهرية مفادها ان الشروع في الإصلاح السياسي معقد بشكل كبير نتيجة لتعقيد الآلية التي يعمل بها النظام السياسي في العراق، فتعكزه على نظام المحاصصة شكل حجر عثرة امام أي جهود إصلاحية، فكل طرف ملزم بأن لا يتخذ أي خطوات تهدد مصالح الطرف الاخر، لتكون الغلبة للهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية ـ

ولغرض بيان الآلية التي يمارس فيها الإصلاح الاقتصادي أثره على الإصلاح السياسي، تم اعتماد التقسيم التالي:

اولاً: الحد من الفساد

يشكل الفساد واحداً من أكبر التحديات التي تواجه العراق، اذ يؤثر سلبًا على الاقتصاد والسياسة، فالفساد يؤدي إلى ضعف النمو الاقتصادي، واختلال النظام العام مع زيادة حجم المديونية الخارجية ، مما يؤدي إلى التوزيع غير العادل للثروة بين أبناء البلد، نتيجة لاستئثار فئة قليلة بمقدرات كثيرة، مما يسهم في شيوع حالات الفقر والفاقة والمجاعات ، وتردي الأحوال المعيشية[١].

فعند الشروع بتنفيذ إصلاحات اقتصادية شاملة، تُقلل من البيروقراطية والتعقيدات الإدارية وتزيد من الشفافية والمساءلة، مما يقلل من فرص التلاعب والفساد، وهذا بدوره يعزز الثقة بين المواطنين والحكومة ويحفّز على المشاركة السياسية الفاعلة.

ثانياً: تحسين الأوضاع الاقتصادية العامة

الأوضاع الاقتصادية الضعيفة تؤثر على حياة المواطنين بشكل كبير وقد تؤدي إلى عدم الرضا والاحتجاجات، من خلال الاصلاح الاقتصادي، يمكن تعزيز النمو الاقتصادي وتوفير فرص عمل جديدة وتحسين المستوى المعيشي، مما يقلل من التوترات الاجتماعية والسياسية.

يحتاج صانع القرار العراقي إلى التعامل مع العديد من التحديات الاقتصادية الكبيرة، مثل الفقر، والبطالة، وارتفاع معدلات التضخم، كونها تؤثر بشكل كبير على حياة المواطنين وتقيد إمكانية تحقيق الإصلاح السياسي والاستقرار الاجتماعي في البلاد. لذلك، تتطلب معالجة هذه

(١)عماد الشيخ داوود، "الشفافية ومراقبة الفساد"، في إسماعيل الشطي وآخرين، "الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية (ندوة)"، *مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان* ، (٢٠٠٤): ص١٣٨ ـ ١٤٢ .

المشكلات اتخاذ إجراءات محددة ضمن سياسات اقتصادية جيدة ومستدامة، فيما يلي شرحاً مفصلاً لبعض النقاط الهامة:

١.التضخم والاستقرار الاقتصادي:

ان ارتفاع معدلات التضخم يعني زيادة في أسعار السلع والخدمات مما يؤدي إلى تقليل القوة الشرائية للنقود، ولتحقيق الاستقرار الاقتصادي، يجب على الحكومة والبنك المركزي تنفيذ سياسات مالية ونقدية مناسبة، من بين الإجراءات الممكنة هي زيادة سعر الفائدة للتحكم في التضخم وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

٢.البطالة وتوفير فرص العمل:

تعد البطالة واحدة من أخطر التحديات الاقتصادية في العراق، من أجل تحقيق العيش الكريم للمواطنين، يجب على الحكومة ان تعمد الى تشجيع الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية وتوفير بيئة ملائمة للأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة، كما يمكن تنمية القطاعات ذات القوة العاملة العالية مثل الزراعة والصناعة لتوفير فرص عمل جديدة[١].

٣.الفقر والتوزيع غير العادل للثروة:

كذلك تعد مشكلة الفقر وسوء توزيع الثروة أمرًا حيويًا يستلزم معالجته، اذ يجب أن تكون السياسات الاقتصادية مستدامة وعادلة، تعزز من مشاركة جميع شرائح المجتمع في النمو الاقتصادي، ويمكن تحقيق ذلك من خلال تحسين البنية التحتية والخدمات الاجتماعية في المناطق الأكثر فقرًا وتعزيز فرص التعليم والتدريب للفئات الضعيف.

ثالثاً: جذب الاستثمارات

التركيز على الاصلاح الاقتصادي من شأنه أن يجذب المزيد من الاستثمارات الوطنية والأجنبية إلى البلاد، كما تؤدي زيادة الاستثمارات إلى إنشاء مشاريع تنموية وبنية تحتية أقوى، وتعزز من القطاع الخاص وتوفر فرصًا اقتصادية أكبر للمواطنين، وبالتالي فالنمو الاقتصادي يخلق بيئة أكثر استقرارًا ويدعم الاستقرار السياسي.

ان إنشاء بيئة استثمارية جاذبة تشجع المستثمرين الوطنيين والأجانب على ضخ رؤوس الأموال في البلاد، يستلزم تحقيق العمل على تبسيط الإجراءات البيروقراطية وتخفيض القيود الحكومية الزائدة، وكذلك توفير الحوافز والضمانات للمستثمرين، وتتمثل فوائد زيادة الاستثمارات في تعزيز القطاع الخاص وتحسين المشاريع التنموية والبنية التحتية، مما يؤدي إلى تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين.[٢]

كنتيجة لذلك فعندما يحدث نمو اقتصادي قوي واستقرار مالي واقتصادي، فإنه يمكن أن يؤدي إلى انعكاسات إيجابية أخرى على البلاد، فعندما يزيد الإنتاج وتتوسع الأعمال والمشاريع، يزيد الطلب على العمل والقوى العاملة، مما يخلق فرص عمل جديدة ويقلل من

---

(١) هيثم عبد القادر الجنابي وأسماء خضير ياس، "واقع البطالة في العراق وسبل معالجتها"، *مجلة كلية التراث الجامعة*، العدد ٨، (٢٠١٠): ص٥٩.

(٢) فتحي العفيفي، الخليج العربي، "التعدية السياسية ومشكلة البيروقراطية السلطوية"، *مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت* ، العدد (٢٩٧) ، (٢٠٠٣): ص٤٨ .

معدلات البطالة. وعندما يحصل المواطنون على فرص عمل، يتحسن مستوى دخلهم وجودة حياتهم، وينعكس ذلك إيجابيًا على المجتمع بشكل عام.

هذا النمو الاقتصادي القوي يدعم أيضًا الاستقرار السياسي في البلاد. فعندما يكون هناك استقرار اقتصادي وتوفر فرص اقتصادية للمواطنين، ينخفض مستوى التوتر والاحتقان الاجتماعي، ويقل احتمال حدوث اضطرابات سياسية. كما يمكن أن يؤدي التحسن الاقتصادي إلى زيادة مشاركة المواطنين في العملية السياسية وتحسين علاقتهم بالحكومة.

رابعاً: توازن الموازنة:

ان إصلاح نظام الموازنة الحكومية يعتبر أحد العوامل الأساسية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي، بالنهاية، تعتمد الحكومة على إيرادات النفط لتمويل الإنفاق الحكومي، وعندما تعتمد بشكل كبير على النفط، فإنها تكون عُرضة للتقلبات في أسعار النفط العالمية. لذا فمن الواضح أن الموازنة العامة للعراق تعاني من عدة جوانب تحتاج إلى إصلاحات اقتصادية، تتطلب الشروع بمعالجتها لتخطي الخلل الذي يواجه موازنة العراق العامة.

وبغية تشخيص مواطن الخلل في الموازنة العامة للدولة تم تحديد اهم تلك المواطن:

١. **التبعية المفرطة للنفط:** تعتمد موازنة العراق بشكل كبير على إيرادات النفط، وهذا يجعل الاقتصاد العراقي معرضاً لتقلبات أسعار النفط العالمية، كون اعتماديته تشكل ما يقترب من ٩٤% من الموازنة العامة للدولة، فعندما ينخفض سعر النفط، تتأثر موازنة العراق بشكل كبير وتتسبب في نقص في الموارد المالية للحكومة.

٢. **ضعف التنويع الاقتصادي**: يعتمد الاقتصاد العراقي بشكل كبير على النفط، وهذا يجعله هشاً وضعيفاً أمام التحديات الاقتصادية العالمية. ينبغي على الحكومة العمل على تنويع مصادر الإيرادات وتعزيز القطاعات الأخرى مثل الزراعة والصناعة والسياحة.

٣. **ارتفاع معدلات النفقات التشغيلية:** يعاني العراق من مشكلة غلبة النفقات التشغيلية على الاستثمارية في الموازنة. اذ بلغت على مدار السنوات السابقة ما نسبته ٨٠%، في حين كانت حصة النفقات الاستثمارية ٢٠% واحياناً أقل من هذه النسبة، ومن هنا يتضح بشكل جلي حجم الخلل في الموازنة العامة للدولة، اذ ينبغي أن تكون الاستثمارات الحكومية هي الرافد الرئيسي للتنمية وتحسين البنية التحتية وتوفير فرص العمل.

٤. **عجز الموازنة:** يعاني العراق من عجز دائم في موازنته العامة، حيث إن النفقات تتجاوز إيرادات الحكومة، مما يؤدي الى عجز في ميزان المدفوعات، لذا يجب على الحكومة العمل على تحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات وتحسين إدارة الدين العام.

وبغية معالجة الخلل في الموازنة يتوجب على صانع القرار اتباع جملة من الخطوات:[١]

١. تنويع مصادر الإيرادات: يجب على الحكومة تفعيل القطاعات الأخرى غير النفطية لتحقيق تنويع في مصادر الإيرادات، اذ بالإمكان الاستثمار في الزراعة والصناعة والسياحة

(١) نبيل جعفر عبد الرضا ومحمد جاسم عواد، "استراتيجية مقترحة لمعالجة الفساد في العراق"، *مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة*، المجلد ١، العدد٣، ص ١١-١٣.

والاعتماد على الضرائب والرسوم لزيادة الإيرادات.

٢. تحسين إدارة النفقات: ينبغي على الحكومة تحسين الإدارة المالية للنفقات وتوجيه المزيد من الأموال للاستثمارات في البنية التحتية والتنمية الاقتصادية بدلاً من الإنفاق في المجالات الثانوية.

٣. تحسين تخطيط الموازنة: يجب أن يكون تخطيط الموازنة أكثر توجهاً للأهداف التنموية وتحقيق الاستدامة المالية على المدى الطويل.

٤. التحكم في الدين العام: يجب على الحكومة التحكم في معدلات الاقتراض والدين العام وضبطها بطرق مستدامة لتجنب التراكم الغير مستدام للديون.

هذه بعض الخطوات التي يمكن أن تساعد في إصلاح موازنة العراق العامة وتعزيز الاقتصاد الوطني، ومن الضروري أن يعمل من بيدهم القرار على تنفيذ هذه الإصلاحات بشكل جاد وفعال لتحقيق التنمية المستدامة وتحقيق استقرار الاقتصاد العراقي.

لكن يجب أن نلاحظ أن الاصلاح الاقتصادي ليس عملية سهلة وقد تحتاج إلى جهود متواصلة وتعاون بين القطاعين العام والخاص. قد يكون هناك تحديات وصعوبات في تنفيذ الإصلاحات، ولكن الفوائد الطويلة الأجل لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي تجعلها جهدًا مستحقًا.

II.ب. المطلب الثاني

تقييم تجربة الإصلاح الاقتصادي في العراق

بنظرة فاحصة على مسيرة الإصلاح الاقتصادي في العراق منذ عام ٢٠٠٣ وحتى كتابة هذه السطور، ندرك ان جهود الإصلاح منذ انطلاقها عام ٢٠٠٤ بمباركة المؤسسات المالية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي، كانت سطحية ولم تتطرق لجوهر المشكلة، فكان دورها يقتصر على وضع شروط الاصلاح الاقتصادي مقابل تقديم المنح المالية الى الدول التي يجري فيها الاصلاح الاقتصادي ومنها العراق، لتكون النتائج كارثية ان صحت العبارة فكيف لاقتصادات ناشئة ان تطبق حزم لشروط تعمل على تقييد اقتصاداتها من خلال الغاء الدعم الحكومي وتحرير التجارة وفتح الأسواق.

ففي المرحلة الانتقالية شهد العراق صراعات وتناحرات سياسية بين كافة القوى السياسية، لتتجاوز القضية مسألة إقامة نظام ديمقراطي جديد محل نظام استبدادي قديم ، بل امتدت لتشمل صراعات على السلطة من ناحية وصراعات على إدارة الدولة من ناحية اخرى ، حيث تسعى كافة القوى السياسية العراقية إلى إثبات وجودها ، وحجز حصتها في النظام الجديد ، ليس فقط من خلال آليات التحول القائمة على المنافسة السياسية بصناديق الاقتراع ، بل امتدت إلى أعمال العنف والقتل احياناً[١].

وترفع الحكومة الحالية برئاسة السيد محمد شياع السوداني شعار الإصلاح الاقتصادي

(١) عبد العظيم جبر حافظ، *التحول الديمقراطي في العراقي الواقع ... المستقبل*، تقديم الدكتور فالح عبد الجبار ، (مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العربي: ٢٠٠٩)، ص ٩٤-٩٧ .

وقدمت برنامج عمل يستهدف تقليل البطالة وتوفير العيش الكريم الا ان ما يلاحظ على تلك الجهود انها تفتقر لنصح المختصين ففي الاقتصاد هناك سلم أولويات لا ينبغي القفز عليها فلكي يتحقق الإصلاح المنشود لا بد من تحقيق الاستقرار الاقتصادي والحفاظ على معدلات نمو مستقر وتقليل معدلات التضخم والفقر.

اذ تستهدف عملية الإصلاح الاقتصادي إلى معالجة الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الوطني ، ومنها العجز في الموازنة العامة وانخفاض الاحتياط النقدي الاجنبي ، عجز الميزان التجاري ، ارتفاع حجم الديون الخارجية ، وانخفاض مستوى خدمات المشاريع العامة ، وعدم انتظام النظام الضريبي وتخلفه ، وهذه الاختلالات لها آثار سلبية على الاقتصاد الوطني إضافة إلى تفاقم المشاكل الاجتماعية في المجتمع ويرى الاقتصاديون أن علاج مشكلة المديونية الخارجية لها يستوجب دعم تلك الدول النامية في زيادة المعونتين الفنية والمالية لها من العالم الغربي وتوسيع الاستثمارات الاجنبية[١]

من خلال ما تم استعراضه يتضح أن العراق بحاجة ماسة إلى معالجة التحديات قبل عملية الاصلاح الاقتصادي إذ أنها حتمية اقتصادية وضرورية قبل أن تكون قراراً سياسياً ، وهذا يأتي بسبب الأحداث التي مرت بالعراق خلال عقدين ونصف قبل التغيير من حروب وحصار الأمر الذي عطل الكثير من مرتكزات الاقتصاد وقطاعاته الرئيسية [٢].

الخاتمة

أن عملية الإصلاح السياسي والديمقراطي، لا يمكن أن تتم بمعزل عن البيئة الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، وهنا يتطلب نشر الوعي الثقافي والثقافة السياسية، وإفساح المجال لتدعيم تنظيمات المجتمع المدني، وتصحيح مسيرة الإصلاح الاقتصادي وتحقيق نوع من العدالة الاجتماعية في توزيع أعباء الإصلاح وعوائده.

ان مسألة الأولويات بين الإصلاح السياسي والإصلاح الاقتصادي تعود بطبيعة الحال الى الأوضاع الداخلية لكل بلد والتي تكون بمثابة المحرك الفعلي للشروع بشق الإصلاح الأكثر الحاحاً والأكثر فاعلية لتحقيق الإصلاح المنشود.

وفي حالة العراق يكون الإصلاح الاقتصادي ضرورة ملحة يفرضها الواقع العام في ظل تحكم المحاصصة والفساد والتدخلات الخارجية الامر الذي عقد المشهد السياسي برمته، ليكون الاقتصاد هو بداية الحل لإصلاح ما افسدته السياسة، فالواقع اليوم يشي بحاجة العراق الى الكثير من الاقتصاد والقليل من السياسة.

---

(١) أحمد علي دغيم، *الطريق إلى المعجزة الاقتصادية وتحويل الدول النامية إلى دول متقدمة*، (القاهرة: الشركة العربية للنشر والتوزيع، ط١، ١٩٩٤)، ص١٤٣ .

(٢) سوسن كريم الجبوري ، "الخصخة وسيلة الاصلاح الاقتصادي في العراق"، *مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، جامعة القادسية* ، العدد (١١) ، (٢٠٠٨): ص١٥١-١٧٠ .

الاستنتاجات

توصل البحث للاستنتاجات التالية:

١. عدم نضج الأفكار الإصلاحية لدى المهتمين بالموضوع، مع تشتت الفكر الإصلاحي بين الأصوات الداعية إلى تقديم الإصلاح السياسي على الإصلاح الاقتصادي والعكس من ذلك.

٢. أن عملية الإصلاح تدور في حلقة مفرغة، فنرى الحكومات التي تنادي بالإصلاح تحاول التحايل عليه بسياسات يميزها الاجتزاء من جهة، والتناقض من جهة أخرى

٣. أن الاصلاح السياسي والاقتصادي في العراق حدث في وقت واح، وباحتلال أجنبي وانعدام السيادة وتدمير مؤسسات الدولة وهذه الحالة تؤدي إلى فشل الاصلاح إذ أن الاصلاح الاقتصادي لكي يحقق النجاح يتطلب وجود مؤسسات قائمة ومتطورة

٤. تحتاج غالبية دول العالم بما فيها العراق إلى موارد مالية لتغطية متطلبات الإصلاح الاقتصادي وذلك بسبب عدم توفر الموارد المالية الكافية لإنجاح عملية الاصلاح الاقتصادي الهيكلي.

التوصيات

١. أن نجاح الاصلاح السياسي والاقتصادي في العراق يتطلب تغييراً في طبيعة النظام السياسي ونمط الإدارة وطبيعة علاقة الحكومة الاتحادية بالحكومات المحلية وتوفير الظروف الملائمة لعمية الاصلاح من خلال توفير الموارد وتحقيق الاستقرار السياسي والأمني وتوسيع اليات التحول الديمقراطي كلها عوامل لها تأثير مباشر في نهج الاصلاح الاقتصادي.

٢. تطوير القطاع النفطي من ناحية الاستخراج والانتاج وأنشاء الصناعات البتروكيمياوية في العراق مع ضرورة اقامة الصناعات النفطية المعدة للتصدير.

٣. تشكيل هيئة عليا لتنفيذ استراتيجية الإصلاح الاقتصادي، ذات صلاحيات واسعة لتحديد وتنفيذ الإصلاحات التي تخدم مصلحة البلد بشكل أساسي .

المصادر

اولاً: الكتب

١. أحمد علي دغيم ، *الطريق إلى المعجزة الاقتصادية وتحويل الدول النامية إلى دول متقدمة*، القاهرة: الشركة العربية للنشر والتوزيع، ط١ ، ١٩٩٤.

٢. حميد السعدون، *التنمية السياسية والتحديث*، بغداد: مكتبة الغفران للخدمات الطباعية، ٢٠٠١.

٣. عبد العظيم جبر حافظ ، *التحول الديمقراطي في العراقي الواقع ... المستقبل*، تقديم الدكتور فالح عبد الجبار، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العربي: ٢٠٠٩.

٤. عبد الوهاب الكيالي وكامل الزهيري، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، لبنان.

٥. *النظام السياسي لمجتمعات متغايرة*، ترجمة سمية فلو، بيروت: دار الساقي، ١٩٩٣.

ثانياً: اطاريح الدكتوراه

١. عمر طارق وهبي القاضي، "سياسات الاصلاح الاقتصادي في الاقتصادات النامية بين المهام والتحولات مع اشارة لحالة العراق"، أطروحة دكتوراة (غير منشورة) ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٦.

ثالثاً: الندوات والمؤتمرات

١. علي كنعان، "الإصلاح الاقتصادي في سوريا"، ندوة سيما ، دمشق ،٢٠٠١.

٢. عماد الشيخ داوود، "الشفافية ومراقبة الفساد"، في إسماعيل الشطي وآخرين، "الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية (ندوة)"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٤.

رابعاً: البحوث والدراسات:

١. إبراهيم شحاته، "الإصلاح الإداري في البلدان العربية : ملاحظات عامة وحلول مقارنة (مع إشارة خاصة إلى مصر)"، *مجلة المستقبل العربي*، السنة ١٦ ، العدد (١٨٢) ، نيسان، (١٩٩٤).

٢. جودة عبد الخالق، "الإصلاح الاقتصادي الفريضة الغائبة"، *المنتدى الثقافي لمؤسسة شومان ،عمان ،الأردن* ، *مجلة البحوث الاقتصادية العربية*، العدد السابع، (١٩٩٧): ص ١٣٧-١٤٤.

٣. سوسن كريم الجبوري، "الخصخصة وسيلة الاصلاح الاقتصادي في العراق"، *مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية* ، *جامعة القادسية* ، العدد (١١) ، (٢٠٠٨): ص١٥١-١٧٠ .

٤. فتحي العفيفي، "الخليج العربي، التعدية السياسية ومشكلة البيروقراطية السلطوية"، *مجلة المستقبل العربي* ، *مركز دراسات الوحدة العربية* ، *بيروت* ، العدد (٢٩٧) ، (٢٠٠٣).

٥. محمد الأفندي، "سياسات الاستقرار الاقتصادي بين الطموحات النظرية وإشكالية التطبيق، دراسة لتجربة المحافظات الشمالية في عقد الثمانينات"، *مجلة التجارة* ، السنة (٨) ، العدد (٢) ، أيار ، (١٩٩٣).

٦. محمد المجذوب، "مشروع الإعلان العربي للديمقراطية والإصلاح"، *مجلة المستقبل العربي*، السنة ٢٧ ، العدد (٣٠٤) ، حزيران، (٢٠٠٤).

٧. نبيل جعفر عبد الرضا ومحمد جاسم عواد، "استراتيجية مقترحة لمعالجة الفساد في العراق"، *مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة*، المجلد ١، العدد٣.

٨. هيثم عبد القادر الجنابي وأسماء خضير ياس، "واقع البطالة في العراق وسبل معالجتها"، *مجلة كلية التراث الجامعة*، العدد ٨، (٢٠١٠).

خامساً: الانترنت

١. عمر هاشم ربيع ، الإصلاح (المعنى والوسائل) ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، أنظر على موقع الانترنت :

http://www.Ahram.org.eg